

Title: ICT Minister Interview with Al-Ahram Newspaper

Source: Al-Ahram Website

Date: 25 Nov 2021

**ميكنة «الحياسة الزراعية» من أبرز مجالات التعاون مع «الزراعة» مشروع لرقمنه خدمات الزراعة واستصلاح الأراضي.. زيادة كفاءة ترشيد مياه الري باستخدام الذكاء الاصطناعي
ضخ استثمارات قدرها ٦٠ مليار جنيه لرفع كفاءة شبكة الانترنت معدل نمو القطاع بلغ نحو ١٦% في العام المالي الجاري**

تسعى الدولة المصرية لتطوير مجال الرقمنة في مختلف قطاعاتها من خلال تطبيق أحدث النظم التكنولوجية في هذا المجال وتأتي وزارة الاتصالات ك رأس الحربة في تنفيذ الخطط المعدة لهذا الغرض.

وكشف الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن خطة الدولة للتعاون المشترك بين وزارتي الاتصالات والزراعة من أجل استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في تطوير قطاع الزراعة، حيث يتم تنفيذ مشروع تجريبي بين مركز الابتكار التطبيقي التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز البحوث الزراعية.

كما تحدث الوزير باستفاضة عن تنفيذ مشروع انتقال الحكومة للعاصمة الادارية الجديدة كحكومة الكترونية لا ورقية والذي يتضمن عدة محاور تستهدف رقمنة دورات العمل الحكومية، موضحا أنه تم ضخ استثمارات قدرها ٦٠ مليار جنيه لرفع كفاءة شبكة الانترنت مما أثمر عن ارتفاع متوسط السرعة، لتصبح مصر في المركز الرابع على مستوى إفريقيا مقارنة بالمركز الأربعين في يناير ٢٠١٩.

«الأهرام التعاوني» التقت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عمرو طلعت، وفتحت معه العديد من الملفات التي تتماس مع قطاعي الزراعة والري، والتفاصيل في سطور الحوار التالي..

ماذا عن تعاون وزارة الاتصالات مع وزارة الزراعة لتطبيق الرقمنة؟

وزارة الاتصالات تتعاون مع كل قطاعات الدولة لبناء مصر الرقمية؛ ومؤخرا تعاوننا مع وزارة الزراعة في تنفيذ عدد من المشروعات التي تستهدف تحديث قطاع الزراعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتلبية كل متطلبات وزارة الزراعة من الميكنة، وبناء منظومة عمل رقمية تحقق طفرة في تقديم الخدمات للفلاحين وكل المواطنين وبناء قواعد بيانات سليمة ومحدثة بشكل مستمر، وتمكين وزارة الزراعة من التطوير التكنولوجي تمهيدا لانتقالها إلى العاصمة الإدارية الجديدة، وكذلك تعزيز كفاءة وفعالية الاستخدام الأمثل لموارد القطاع الزراعي من خلال الأبحاث المشتركة بين الوزارتين، مع الاستعانة بالشركات والمؤسسات الدولية المتخصصة في نقل المعرفة والخبرة في هذا المجال.

ما تفاصيل البروتوكول الذي تم توقيعه مؤخرا بين الاتصالات والزراعة؟

البروتوكول جاء لتنفيذ مشروع مشترك يهدف إلى تفعيل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك رئيسي في تطوير الخدمات الالكترونية المقدمة للمتعاملين في قطاع الزراعة، مع تذليل العقبات الإدارية والفصل بين مقدم ومتلقي الخدمة، وتوفير الرقابة على أداء الإدارات المقدمة للخدمة، وكذلك إنشاء بوابة الكترونية للمحتوى الخاص بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وميكنة خدمات الوزارة المقدمة للمتعاملين والمستفيدين من المواطنين، وتفعيل المبادرات القومية المعنية بتطوير كفاءة الحفاظ على الأمن الغذائي، ومواجهة ظاهرة تغير المناخ باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

كما شمل البروتوكول العمل على زيادة كفاءة ترشيد استهلاك مياه الري من خلال تحليل البيانات المختلفة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مما ينتج عنه تحديث دوري أدق للمعلومات عن الرقعة الزراعية واحتياجاتها من المياه ويساعد على التنبؤ بموسمية الطلب على المياه مما يجعل التخطيط أكثر فاعلية، بالإضافة إلى تنفيذ تطبيق هاتف محمول لتقديم الخدمات المميكنة تباعاً، ووضع استراتيجية لإدارة البيانات الزراعية، وتصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات في مجالات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، وتفعيل التطبيقات اللازمة لإدارة فرق العمل بشكل الكتروني، ورفع كفاءة الكوادر البشرية في استخدام منظومة الخدمات الالكترونية.

ما مشروعات التعاون بين الوزارتين التي يتم تنفيذها في الوقت الراهن؟

هناك مشروع لرقمنة خدمات الزراعة واستصلاح الأراضي والذي يهدف لتحقيق الربط مع منصة مصر الرقمية وبوابة وزارة الزراعة لميكنة دورات عمل تقديم خدمات الوزارة لمجتمع المستفيدين بما فيها التقدم للخدمة، والمتابعة، والدفع، والتوقيع الالكتروني، ثم توصيل المخرج للمواطن من خلال البريد المصري، وهناك أيضا مشروع ميكنة منظومة الحيازة الزراعية وإصدار كارت الفلاح لعدد 8 ملايين حائز كما أن هناك تعاوناً مع إحدى أبرز شركات التكنولوجيا لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل صور الأقمار الصناعية في عدة مجالات في قطاع الزراعة.

ماذا عن تفاصيل مشروع المساعد الذكي للفلاح؟

تم تنفيذ مشروع المساعد الذكي للفلاح «هدهد» بالتعاون مع شركة مايكروسوفت العالمية، وهو تطبيق للهاتف المحمول باللغة العربية يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لخلق تواصل أكثر فاعلية مع المزارعين من خلال توفير محتوى إرشادي رقمي حول مواضيع تهتم المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة لتمكينهم من الحصول بسهولة على الاستشارات الزراعية والتوجيه السليم.

وما مجالات استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بين الوزارتين؟

التعاون المشترك بين وزارتي الاتصالات والزراعة من أجل استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تطوير قطاع الزراعة مثمر للغاية حيث يتم تنفيذ مشروع تجريبي بين مركز الابتكار التطبيقي التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز البحوث الزراعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات عديدة منها الحصر الزراعي باستخدام البصمة الطيفية، وكذلك لمساعدة المزارعين في مجالات عملية التنبؤ بالطقس وزيادة كفاءة ترشيد استهلاك مياه الري وكذلك مشروع رقمته مستندات الزراعة وإنشاء الأرشيف الإلكتروني لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وتدريب العاملين بالوزارة تمهيدا للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة؛ وذلك في إطار السعي نحو التحول إلى حكومة تشاركية لا ورقية. يضاف لذلك أيضا مشروع تطوير البوابة الإلكترونية لوزارة الزراعة.

استكمالاً للحديث عن التحول الرقمي.. كيف تتم داخل مؤسسات الدولة؟

تم بناء منظومة متكاملة لضمان نجاح عمليات التحول الرقمي وتحفيز المواطنين على الحصول على الخدمات الرقمية في إطار تضافر الجهود والتنسيق المستمر بين وزارة الاتصالات وكل أجهزة ومؤسسات الدولة لبناء مصر الرقمية؛ والتي أثمرت عن إطلاق أكثر من ٩٠ خدمة حتى الآن على منصة مصر الرقمية ومستهدف الوصول إلى ١٠٠ خدمة مع نهاية العام الحالي؛ وتم مراعاة اتخاذ كل المعايير لتقديم الخدمات الرقمية بشكل مؤمن ومن خلال منافذ متعددة وهي البريد المصري، ومركز الاتصال ١٥٩٩٩، وهاتف المحمول بالإضافة إلى منصة مصر الرقمية، مع إتاحة وسائل سداد متعددة تشمل سداد نقدي لدى شركات السداد الإلكتروني، وبطاقات الخصم والائتمان، ومحافظ المحمول، وتم إضافة خطوط ربط تبادلية من أجل استمرارية الخدمة، وإتاحة خدمة إمكانية متابعة موقف الخدمة، وكذلك خدمة توصيل المستندات المطلوبة للمنزل، بالإضافة إلى تحقيق التواصل المباشر مع المواطن من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

ماذا عن استراتيجية وزارة الاتصالات ومحاورها الثلاث والتي تشمل التحول الرقمي، وبناء الإنسان، والبنية التحتية؟

منصة مصر الرقمية تتضمن ١٠ خدمات ضمن حزم خدمات التموين، و ٢٢ خدمة ضمن حزم خدمات المرور، و ٦ خدمات ضمن حزم خدمات الشهر العقاري، و ٢١ خدمة ضمن حزم خدمات التوثيق، و ٤ خدمات ضمن حزم خدمات الأحوال المدنية، و ١٣ خدمة ضمن حزم خدمات التأمينات الاجتماعية، و ٧ خدمات ضمن حزم خدمات السجل التجاري، و ٩ خدمات ضمن حزم خدمات المحاكم والقضايا، وخدمات للضريبة العقارية.

ويتم تنفيذ العديد من المشروعات لتحقيق التحول الرقمي في كل القطاعات ومنها التعاون مع وزارة الزراعة في ميكنة منظومة الحيازة الزراعية وإصدار كارت الفلاح لعدد ٨ ملايين حائز في مصر، والتعاون مع وزارة الصحة في ميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل، وميكنة منظومة المستشفيات الجامعية بدءاً بعدد ٧٣ مستشفى في ١١ جامعة، والتعاون مع وزارة التعليم العالي في تحقيق التحول الرقمي في الجامعات من خلال الامتحانات الرقمية لأجمالي ٢,٥ مليون طالب بدءاً بالقطاع الطبي.

ويتم أيضاً التعاون مع وزارة العدالة لتطبيق منظومة عدالة مصر الرقمية، وتنفيذ مشروع تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد، وتطوير المحاكم الاقتصادية، كما يتم تنفيذ مشروعات أخرى بالتعاون مع قطاعات الدولة لميكنة منظومة أملاك الدولة، وإصدار الرقم القومي الموحد للعقارات وربطه بمنظومة أملاك الدولة، وميكنة منظومة التراخيص العقارية.

هل هناك المزيد من التفاصيل المتعلقة باستراتيجية بناء الإنسان؟

بالطبع، يكون ذلك إتاحة التدريب لصقل المهارات المطلوبة في سوق العمل، ورعاية الإبداع لخلق فرص وظيفية جديدة؛ مشيراً إلى أنه في إطار التدريب فلقد زادت أعداد المتدربين ببرامج الوزارة من ٤ الاف متدرب بميزانية ٥٠ مليون جنيه في ٢٠١٨، إلى ١٤٨ الف متدرب بميزانية ٤٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠، وأنه مستهدف تدريب ٢٠٠ الف متدرب بميزانية ١,١ مليار جنيه خلال ٢٠٢١..

ويجري تنفيذ استراتيجية التدريب وفقاً لنهج هرمي يتدرج من توفير التدريب المتخصص ففي المدارس التكنولوجية لمنح دبلوم تكنولوجيا تطبيقية، ثم إتاحة التدريب عبر المعاهد التكنولوجية لمنح دبلوم فوق متوسط وبكالوريوس تكنولوجي، ثم التدرج للوصول إلى بكالوريوس وماجستير أكاديمي من خلال جامعة مصر للمعلوماتية؛ ويتدرج نموذج التدريب الهرمي ليصل إلى منح دبلوم متخصص في الذكاء الاصطناعي والعمل على إضافة تخصص الأمن السيبراني وذلك بالتعاون مع جامعة ايبينا الفرنسية وشركة أمازون ويب سرفيسز العالمية العالمية؛ ثم منح ماجستير عملي مقترن بتدريب في الشركات من

خلال مبادرة بناء مصر الرقمية، وانتهاء بتدريب في مجالات تكنولوجية مختلفة ومهارات قيادية لخريجي الجامعات.

وماذا عن ملامح تنفيذ مشروع انتقال الحكومة للعاصمة الادارية؟

يتم التعاون مع كل قطاعات الدولة لتنفيذ مشروع انتقال الحكومة للعاصمة الإدارية الجديدة كحكومة تشاركية لا ورقية والذي يتضمن عدة محاور تستهدف رقمته دورات العمل الحكومية، وتطوير خدمات المواطنين، وتحقيق الربط البيئي بين جهات الحكومة، وكذلك الإدارة الرشيدة للموارد والمشروعات الحكومية، ووضع مؤشرات لقياس أداء الجهات الحكومية، وبناء منظومة إدارة شكاوى المواطنين.

هناك نجاح في الصفقات الاستثمارية لمصر إلى أي مدى حقق هذا الملف تطوراً؟

مصر تشغل المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عدد الصفقات الاستثمارية للشركات الناشئة، ويتم تنفيذ مشروع لنشر مراكز ابداع مصر الرقمية في المحافظات؛ حيث شملت المرحلة الأولى من المشروع الانتهاء من انشاء سبعة مراكز، فيما تستهدف المرحلة الثانية انشاء ٩ مراكز أخرى وذلك بتكلفة اجمالية للمرحلتين ١,٥ مليار جنيه.

والوزارة أطلقت مبادرة مستقبلنا رقمي التي تهدف إلى تدريب ١٠٠ ألف شاب في مجالات تطوير المواقع وعلوم البيانات والتسويق الرقمي وصقلهم بمهارات العمل الحر؛ لافتاً إلى أنه يتم بناء مجتمع معلوماتي متكامل يضم كفة عناصر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مدينة المعرفة بالعاصمة الادارية الجديدة والتي تعد صرحاً تكنولوجياً يتم تشييده وفقاً لأحدث التقنيات العالمية.

كيف تسير مجهودات رفع كفاءة الانترنت في مصر؟

تسير بمعدلات ممتازة حيث تم ضخ استثمارات قدرها ٦٠ مليار جنيه لرفع كفاءة شبكة الانترنت مما أثمر عن ارتفاع متوسط سرعة الانترنت الثابت من ٦,٥ ميجابت/ث في يناير ٢٠١٩ إلى ٤٤,١ ميجابت/ث في أغسطس ٢٠٢١ لتصبح مصر في المركز الرابع على مستوى أفريقيا مقارنة بالمركز الأربعين في يناير ٢٠١٩، كما حصلت الشركة المصرية للاتصالات على لقب أسرع شبكة إنترنت أرضي في شمال أفريقيا.

وفي إطار العمل على تحسين جودة خدمات الاتصالات فقد تم طرح ٨٠ ميجاهرتز في الحيز الترددي ٢٦٠٠ ميجاهرتز بإيرادات ١,١٧٠ مليار دولار، كما تم مضاعفة عدد الأبراج المنشأة من ٦٠٠ برج إلى ١٢٠٠ برج في النصف الأول من عام ٢٠٢١، مع العمل بالتوازي على حوكمة خدمات الاتصالات حيث تم تطبيق إجراءات مبسطة منذ يونيو ٢٠٢٠ لخدمة نقل الأرقام والقضاء على الرسائل المزعجة.

وفيما يتعلق برفع كفاءة الانترنت في القرى سيتم امداد منازل قرى حياة كريمة في مراحلها الثلاثة بالإنترنت بتكلفة ٢٠ مليار جنيه.

ما معدلات تطوير البريد المصري؟

يتم بالفعل تنفيذ خطة لتطوير البريد المصري بكلفة اجمالية خلال العام الحالي بنحو ٤ مليارات جنيه؛ حيث بلغ إجمالي عدد مكاتب البريد ٤١٣٣ مكتب بريد ومستهدف أن يصل العدد إلى ٤٢٠٠ بنهاية العام الحالي، بالإضافة إلى أنه بلغ عدد المكاتب المطورة نحو ٢٧٠٥ مكاتب بريد، فيما يستهدف أن يصل إجمالي المكاتب المطورة بنهاية عام ٢٠٢١ نحو ٣١٣٠ مكتب بريد مقارنة بعدد ١٠٧ مكاتب بريد مطور في عام ٢٠١٧.

كما تم استحداث منافذ بريدية جديدة من خلال انشاء ١٣٣ مكتب بريد من مستهدف ٢٠٠ مكتب بنهاية ٢٠٢١، فيما وصل إجمالي عدد الاكشاك البريدية إلى نحو ٣٥ كشك بريدي من مستهدف ٥٠ كشكا بريديا بنهاية ٢٠٢١، بالإضافة إلى وصول عدد المكاتب المتنقلة إلى نحو ٧٥ سيارة مجهزة ومزودة بموظفي البريد وماكينه صارف آلي من مستهدف ٩٠ مكتب متنقل بنهاية ٢٠٢١، كما بلغ إجمالي عدد ماكينات الصراف الألي إلى ٧٥٠ ماكينة من مستهدف ١٧٥٠ ماكينة بنهاية ٢٠٢١.

هل هناك معلومات محددة عن مؤشرات نمو قطاع الاتصالات في مصر؟

بالطبع، حيث تشهد مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموا مستمر والذي يعد أعلى قطاعات الدولة نموا؛ حيث بلغ معدل نمو القطاع نحو ١٦% في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ فيما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٢% في ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٥% في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، كما نمت الصادرات الرقمية من ٣,٦ مليار دولار في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٤,٥ مليار دولار في ٢٠٢٠/٢٠٢١، ونما عدد العاملين في القطاع من ٢٣٣ الف في ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٢٨١ الف في ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وتقدم ترتيب مصر في مؤشر جاهزية الشبكة ثمانية مراكز ليرتفع من المركز ٩٢ عالمياً إلى ٨٤، كما جاءت مصر ضمن أكبر ١٠ دول نمواً للشمول الرقمي، وتقدم ترتيب مصر بمؤشر «جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي» لتصبح في المركز ال ٥٦ عالمياً مقارنة بالمركز ال ١١١ في عام ٢٠١٩.